كلمة العدد

نُسلط الضوء في هذا العدد من مجلة حمورابي للدراسات على الحراك الجماهيري وحركة الاصلاح، وذلك للعلاقة التلازمية بين الإثنين، إذ كانت البداية تظاهر مئات الآلاف من الجماهير احتجاجاً على الفساد الاداري والمالي وتردي الخدمات، كانت هذه التظاهرات موحدة البوصلة لا تشوبها أمراض الطائفية والحزبية لا سيّما أنها عضدت برأي المرجعية العليا المتمثلة بالسيد السيستاني الذى دعا رئيس الحكومة بالضرب على المفسدين بيد من حديد.

فكانت هذه التظاهرات ودعم المرجعية لها ومطالبة الأخيرة رئيس الحكومة بضرورة الاصلاح، دعمت ثنائية الجماهير والمرجعية كمحركات رئيسة لبدء بحركة الاصلاح.

جاءت الاجراءات الاصلاحية ـ وان كانت بعضها لم ير النور ـ في خطواتها الاولى استهداف للفرقاء السياسيين من خلال قيام رئيس الحكومة بإلغاء بعض المناصب المهمة ـ والتي ارجعت فيما بعد ـ فضلاً عن بعض الدرجات الخاصة والاعتيادية والتي يطلق عليها (الفضائيون).

أما فيما يخص مطالب الجماهير المركزية كانت استجابة الدعوة الى الاصلاح لا تعد كونها كلاماً على ورق، وذلك لعدم وجود الارادة السياسية لتحقيق هذه الاصلاحات لا سيّما انها تمس كثيراً من المكونات السياسية من الذين تحولوا الى امبراطوريات مالية كبرى في عراق الديمقراطية، واصبح لهم اثر في مفاصل الدولة، فضلا عن السلطة القضائية والتشريعية التي كان لها حضور ضعيف في دعم مشروع الاصلاح لا سيّما الاولى رغم خطوات الاصلاح، لكن الجماهير صعدت من حراكها بعد ان لمست عدم جدية وقدرة رئيس الحكومة على محاربة المفسدين من الطبقة السياسية وذيولهم واكتفى بالتصريحات الاصلاحية، ولم يقصد رئيس الحكومة ذلك بقدر ما أن ادوات تنفيذ هذا الاصلاح غير موجودة لأنه يتحرك بمعزل عن القوى السياسية الفاعلة وان كان هناك تحول كبير من قسم من اعضاء مجلس

النواب الذين وقفوا مع حركة الاصلاح ومطالبة الجماهير وهذا يعود الى ان الشعب قال كلمته وعلى البرلمان (ممثلي الشعب) ان يتحركوا في دائرة الشعب ويناصروه ـ لا كما يفعل الاعم الاغلب من السياسيين ـ وبهذا يكون موقف السلطة التشريعية افضل بكثير من السلطة القضائية التي لا اثر فيها في هذا الحراك الجماهيري الحكومي، ما خلا نقض بعض الخطوات الاصلاحية ومنها تثبيت عدم شرعية الغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية وغيرها.

رئيس التحرير